وهـــي سياسة لا تصب الا في طاحونـــة مصادرة وتبديد الهوية الوطنيـــة للشعب الفلسطيني . لا سيما اذا ربطنا هذه السياسة ، بسياسات النظام الاردني في تفتيت البنية الاقتصادية ــ الاجتماعية للفلسطينيين هناك ، لتكريس عملية المصادرة والتبديد واكسابها مضامين اقتصادية واجتماعية .

● **تفتيت البنية الاقتصادية ــ الاجتماعية** للفلسطينيين في الاردن والضفة الغربية . يعتبر الوجود الاقتصادي والاجتماعي المتماسك ، احدى المقومات الاساسية لوجود أي شعب أو أية جماعة من الناس . وبالتالي فانه أمام فقدان القسم الاكبر من الشعب الفلسطيني لأرضه وتشتته في أقطار عديدة ، كان يجب اعتبار الارض الفلسطينية التي لم تحتل ، بمثابة الارض التي يجري عليها اعادة بنيان الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني ، وذلك بانماء مجالات الانتاج المختلفة من زراعة وصناعة علـــى الارض الفلسطينية ، واستيعاب قوى الانتاج الفلسطينية فيها . لقد قامت سياسة النظام الاردنيعلى افراغ الضفة الغربية من اية امكانية لنمو اقتصادي خاص ومتبلور ، وجعل اقتصاد الضفة الغربية اقتصادا ملحقا باقتصاد الضفة الشرقية ، وكرس النظام هذه السياسة بسن مجموعة من القوانين التي تحرم انشاء أية شركات أو مؤسسات صناعية كبيرة في الضفة الغربية ، وتوجب قيام أيـــة شركات أو مؤسسات من هذا النوع في الضفة الشرقية ، حتـــى ولو كانت شروط نجاحها تجاريا تتطلب اقامتها في الضفة الغربية . من ذلك مثلا ، ان الحكومة الاردنية مانعت وماطلت كثيرا في انشاء مصنع لتعليب البندورة في الخليل ، واصرت علـــى أن يقوم هـــذا المصنع في الضفة الشرقية ، على الرغم من أن المصنع يجب أن يكون قريبا من مركز انتاج البندورة في الخليل . ولم تسمح الحكومة باعطاء ترخيص لانشاء المصنع الا عندما رخصت بانشاء مصنع آخر لتعليب البندورة في عمـــان . ان وجود معظم الشركـــات والمؤسسات الصناعية الكبيرة في الضفة الشرقية ، لم يكن صدفة ، أو خوفا من احتمالات اجتياح اسرائيل للضفة الغربيـــة مستقبلا ، بل كـــان جزءا مـــن سياسة مرسومة لافقاد الفلسطينيين في الضفة الغربية أية امكانية للصمود الذاتي ، ومـــن أجل العمل على التفتيت السريع للبنية الاقتصادية ــ الاجتماعية للفلسطينيين هناك . ومن الامور التي باتت مؤكدة ، انه لو كانت الضفة الغربية متمتعة بامكانات الصمود الاقتصادي في وجـــه الاحتلال الاسرائيلي لها ، لكانت أقدر علـــى المقاومة والصمود ، ولواجهت السلطات الاسرائيلية المحتلة ، صعوبة كبيرة في تشغيل هذا العدد الكبير من الأيدي العاملة الفلسطينية في الاراضي المحتلة في العام ١٩٤٨ . وفي جعل اقتصاد الضفة الغربية تابعا وملحقا ــ بشكل كبير ــ بالاقتصاد الاسرائيلي . لقد كان من الممكن جدا ، لو قام حكم وطني ديموقراطي في الاردن بعد العام ١٩٤٨ ، أن تشكل الضفة الغربية ، الارض الفلسطينية التي يجري عليها اعادة بناء الوجود الوطني الفلسطيني ، من خلال اعادة بناء وجوده الاقتصادي ــ الاجتماعي المتماسك . لقد وقعت الحركة الوطنية في الاردن ، بشقيها الفلسطيني والاردني ، بخطأ كبير ، عندما لم تطرح في برامج عملها النضالية ضد النظام الرجعي في الاردن ، مـــا يناهض سياسة الالحاق الهاشمي للضفة الغربية ، من خلال طرح تصور وطني لتجديد وحدة الضفتين علـــى أسس جديدة ، تكفل النمو الوطني الخاص للفلسطينيين هنـــاك ، وتكفل الحد من سياسات النظام الاردني لمصادرة وتبديد الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني .

النظام الاردني والنهوض الوطني الفلسطيني

لقد استمرت هذه السياسة بمظاهرها واشكالها المذكورة أعـــلاه ، هي السياسة